

مراكز البحث بين تميز الخطاب العلمي وضعف الطلب المؤسساتي

**عبد العالي
مستور**

فاعل جمعي
ومنسق برامج
منتدى المواطنة



عبد العالي مستور: مراكز البحث بين تميز الخطاب العلمي وضعف الطلب المؤسسي

يؤكد عبد العالي مستور أن المراكز البحثية في المغرب تمكنت من خلق تميز واضح في مشهد المجتمع المدني، رغم ما يعتبره ضعفا في البيئة القانونية التي تحكم عمل هذه المراكز. ويشير إلى أن الخطاب الذي تنتجه هذه المراكز حول القضايا العامة، يظل مؤطرا بالمرجعيات الأكاديمية والعلمية، إلا أن الطلب الرسمي على البحث العلمي في المغرب، كما يقول، لا يزال غير واضح. هذا الوضع، بحسبه، يعكس خللاً حقيقياً في العلاقة بين الفاعل العمومي والمؤسسات البحثية الوطنية، وهو ما يحد، وفقاً له، من قدرة هذه المراكز على إحداث التأثير المطلوب.

1. عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقاً من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟

أولاً بالنسبة لمؤسستنا "منتدى المواطنة" هي ليست مركز بحثي بل هي جمعية مدنية تشتغل في مجال التنمية الديمقراطية والمشاركة المواطنة والتربية على المواطنة، ودعم قدرات وأدوار الجمعيات المحلية والمنظمات والمؤسسات الشبابية كما تساهم في النقاش العمومي. وفي هذا السياق نتوصل ونتعاون مع المراكز البحثية، من خلال دورهم في التأطير والتكوين، أو في بعض الأحيان يتم استدعاؤنا للمشاركة معهم في لقاءات مختلفة.

من جهة ثانية بدأ في السنوات الأخيرة بشكل واضح يتنامى ويتوسع نوع من التنظيمات المدنية تقدم نفسها كمراكز بحثية، وأول تجربة لي مع هذه المراكز حصلت في الأقاليم الجنوبية وبالضبط في مدينة العيون، حيث صادفت جمعيات تقدم نفسها على أنها مراكز للبحث والدراسات، وكانوا أغلبيتهم طلبة الدكتوراه أو الماستر أو حاصلين حديثاً على الدكتوراه. وينحدرون من مختلف الأقاليم الجنوبية، وكانت هذه المراكز تنظم ندوات وتنتج إصدارات جماعية.

وفي السنوات الأخيرة بدأ يلاحظ انطلاقاً من الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي تكاثف أنشطة هذه المراكز، كما برز مؤخراً وجود محللين في الإعلام يقدمون أنفسهم كمسؤولين عن مراكز بحثية، إذن نحن الآن أمام مشهد جد متنوع، عموماً هذه المراكز من الناحية القانونية هي مؤسسة كجمعيات، لأنه لا توجد

في المغرب صيغة للتنظيم والتأسيس القانوني لأي إطار غير حكومي وغير ربحي، وغير حزبي وغير نقابي إلا قانون الجمعيات.

المراكز الأولى كانت جزء من الفضاء الجامعي، ولو أنها مستقلة، كما شهدنا بعض الأحزاب قد أسست مؤسسات بأسماء زعمائهم، هذه المؤسسات تتفرغ للعمل الثقافي والفكري، رغم أنها ليست مراكز بحثية لكنها عموما فضاءات للاجتهاد والنقاش الفكري والثقافي، ويلتقي فيها أساسا باحثين وأكاديميين ومثقفين.

أنا الآن أتحدث عن نوع من الفعالية والممارسة والفعل يقدم نفسه كفعل أكاديمي بحثي ودراسي، في سياق العمل المدني، في هذا الصدد ألاحظ تطور هذه المراكز حيث بدأت تبرز شخصيتها وخصوصيتها، وذلك من خلال أنشطتها وفعاليتها والفاعلين فيها، فهي تتميز بتنظيم ندوات علمية وتقديم إصدارات علمية، وفي السنوات الأخيرة بدأ العمل على أوراق السياسات، كما أن الأشخاص الذين ينتمون لهذه المراكز تكون الصفة الغالبة عليهم هي الصفة العلمية الأكاديمية، وتعدد وتنوع هذه المراكز بين مراكز تقدم إصدارات علمية، ومنها مراكز بحثية ولكن بأدوار مدنية بحيث تتدخل في النقاش العمومي وتقوم بعمليات الترافع، ومنها من تقوم بالرصد والتقييم والمواكبة. هذه هي المعاينة العامة بالنسبة لي وكيف أفهم وجود ونشأة هذه المراكز البحثية "الجمعوية".

2. هل يمكن التفريق بين عمل المراكز باعتبارها مؤسسات يغلب عليها الطابع العلمي والبحثي، وبين الجمعيات التي تشتغل في قضايا مدنية مختلفة بنفس جمعيوي؟

هناك مستويين من مستويات التفرقة، مستوى مهني وهنا نتحدث عن مكاتب الدراسات والخبرة والتي هي بالأساس مراكز بحثية، ولكنها مهنية وربحية، ومستوى مراكز جامعية، أو وحدات وبنيات جامعية تشتغل كمراكز رغم قلتها، وهناك مراكز مستقلة عن الجامعة وغير ربحية، وتضع نفسها ضمن منظمات المجتمع المدني، لأنه لا يمكن لها أن تنتظم إلا في شكل جمعيات، مادام التنظيم الجمعوي هو الشكل التنظيمي القانوني الوحيد الذي توفره الدولة المغربية للعمل المنظم والقانوني خارج الإطار الربحي والحكومي والحزبي والنقابي. وهذا لأن في المغرب هناك نقص كبير في البيئة القانونية والتشريعية لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، "غير الحكومية" و"غير الربحية" و"غير الحزبية" و"غير النقابية".

رغم كل هذا فالمراكز البحثية المستقلة خلقت تميزها الواضح في مشهد المجتمع المدني المغربي، فهناك الجمعيات التي تشتغل في القضايا الاجتماعية والحقوقية والديمقراطية والتنموية والفئوية... وهناك المراكز البحثية التي تتميز بشخصيتها وعملها وبطبيعة الفاعلين بها، وتتميز كذلك على مراكز الدراسات والأبحاث المهنية والمقاولاتية، وتتميز على البنيات البحثية الجامعية المؤسساتية.

3. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟

هذه المسألة ليست اختيارية لأنه، كما أشرت سابقا، هناك نقص وخصائص في بلادنا، بالنسبة للبيئة القانونية والتنظيمية لجمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المتنوعة والمختلفة... وذلك بالرغم من أن الدولة تسمح في بعض الأحيان بصيغ تنظيمية غير موجودة في القانون المنظم للجمعيات لتأسيس بعض "الهيئات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية غير الربحية". بالتالي فأى تنظيمات غير حكومية وغير ربحية وغير حزبية وغير نقابية لا يمكن لها أن تتأسس إلا في إطار جمعيات، لأن في المغرب لا يوجد قانون خاص بالمؤسسات، أو قانون خاص بالمراكز البحثية...

الأمر المؤكد هو أنه لدينا في المغرب مشكل حقيقي في الهيكلة القانونية لتنظيمات المجتمع المدني يتجلى في ضعف ومحدودية البيئة القانونية الخاصة بالعمل المدني، أي العمل والأنشطة والتنظيمات والبرامج غير الحكومية غير الربحية...، والتي لديها فقط قانون الجمعيات، وهو قانون قاصر ومحدود ومتجاوز وغير ملائم للتطورات على مستوى العمل الجماعي، أما اسم المراكز فهو مجرد اسم، يسمي به المؤسسون تنظيمهم فمن الممكن لأي جمعية أن تسمي نفسها باسم مركز ولكنها تبقى في طبيعتها وشخصياتها القانونية مجرد جمعية، ففي المغرب نعيش منذ أواخر التسعينات، تحولات متنوعة وكثيرة ومهمة ونوعية في طبيعة و أدوار وهياكل و مبادرات تنظيمات المجتمع المدني، وشراكاتها (مع لسلطات العمومية والمجالس المنتخبة)، ولكنها عصية على التعريف والتوصيف والضبط في مقتضيات قانون الجمعيات الحالي، الذي أصبح متقادما وقاصرا، و مع ذلك لازالت الدولة ممتنعة او مترددة في كيفية تأطير مستجدات وتطورات وتحولات تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمها قانونيا مؤسساتيا .

4. تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تطور المراكز البحثية؟

أول شيء هذا الوضع يشوش على هوية المراكز البحثية وأدوارها، لأنها تتأطر في بنية قانونية يوجد فيها العديد من التنظيمات والديناميات المجتمعية التي تختلف خصوصيتها وأدوارها عن خصوصية هذه المراكز، أكيد هناك مواصفات مشتركة، ولكن عندما نطلق تسمية المراكز فهي قائمة على الرغبة في التميز عن بقية التنظيمات، من خلال الهوية والأدوار التي نقوم بها ونوعية الأهداف والأعضاء...، فمراكز البحث التي نتحدث عنها وإن كانت جزءا من تنظيمات المجتمع المدني فإنها تختلف عن الجمعيات في تخصصها

في البحث العلمي والدراسات الأكاديمية وكل أعضائها باحثون، وينحصر عملها ومنجزاتها بالأساس في تنظيم ندوات ولقاءات علمية وإعداد دراسات أكاديمية وإنجاز بحوث ميدانية وإصدار كتب وتقارير علمية.

5. انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟

يتعزز وتطور باستمرار موقع وعمل هذه المراكز في مجال البحث العلمي والإنتاج المعرفي وإصدار التقارير والدراسات العلمية وتنظيم اللقاءات العلمية تهم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الوطنية والمحلية، والشأن العام والسياسات والتشريعات والمؤسسات العمومية، وعمل الحكومة البرلمان والجماعات الترابية، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة.. لكن الواضح أن أهداف هذه المراكز وزاوية معالجتها ومناهج وآليات اشتغالها والخطاب الذي تنتجه حول هذه القضايا له تميزه، فهي أهداف وآليات وخطاب مؤطر بالمرجعيات الأكاديمية والمناهج العلمية، المسألة الثانية أنه هناك طبيعة عدد ونوعية، وتيرة وكثرة إصدارات هذه المراكز، فمثلا أهم ما صدر من بحوث ودراسات تقارير لمواكبة ورصد وتقييم الديناميات التي كانت نتيجة أزمة جائحة كورونا، أنتجت هذه المراكز البحثية.

هناك أيضا مجموعة من المراكز التي هيكلت وجودها وأدوارها في المشهد الاجتماعي والسياسي والاعلامي والجامعي المغربي، والتي تصدر ما يسمى بالأوراق البحثية أو أوراق السياسات العمومية، والتي أصبح ينتظرها ويعتمدها الكثير من الفاعلين، كما أصبحت مرجعا مهما لتطوير النقاش العمومي، عبر الرصد والتقييم للعمل الحكومي والسياسات والتشريعات والحكمة العمومية، إضافة إلى أن بعض هذه المراكز تقوم بدراسات استطلاعات منتظمة في اوساط مختلف الفئات الاجتماعية حول التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها المغرب ، والتي هي عبارة عن دراسات ميدانية مستمرة ويعممون نتائجها. اليوم هناك مراكز أصبح لها صيتها ودورها في المنظومة، كما أنها أصبحت معروفة عند الفاعلين في المغرب، ولدى المؤسسات الوطنية. حتى الدولية والإعلام، البعض منها أصبح يشكل البيئة الأساسية لعمل الباحثين وللمحللين.

من جهة أخرى السؤال المطروح لماذا لم تؤسس هذه المراكز ضمن البنية المؤسساتية الجامعية، فمن المفروض الفضاء الطبيعي لها هو الجامعة هل الأمر يرتبط بالبنية القانونية والمؤسساتية للجامعة والتي لا تسمح بتأسيس تنظيمات وآليات أكاديمية مستقلة داخل فضاء المؤسسات الجامعية ؟ وهل تأسيس هذه المراكز والتنظيمات البحثية الأكاديمية غير الربحية والمستقلة خارج الجامعة يمنح للأساتذة الباحثين قدرات وإمكانات وفرص أكبر للبحث والنشر والشراكة والتمويل...؟ ولماذا في نفس الوقت الذي لدينا ضعف

في البحث والانتاج والنشر العلمي الجامعي وتراجع انخراط الأساتذة في أعمال البحث الجامعي وإنجاز ونشر الدراسات العلمية في إطار جامعي، نجد توسع وتنامي عمل الأساتذة الجامعيين والباحثين وانتاجهم ونشرهم...ضمن هذه الدينامية العلمية على مستوى المراكز البحثية الجموعية، أكثر من الجامعة؟ هذا الأمر يطرح سؤالاً على الأساتذة الجامعيين والباحثين وعلى الجامعة وعلى إرادة وقدرة المؤسسات الجامعية على استقطاب هذه الديناميات العلمية البحثية، ودعمها واحتضانها وإدماجها؟

هذه الأسئلة تثيرها المفارقة التالية: من جهة هناك توسع وهيمنة تقييم سلبي للجامعة وضمور وحصر وظائفها المعرفية الأكاديمية البحثية، وتراجع أدوارها في تكوين الباحثين وانتاج ونشر البحوث العلمية، ومن جهة أخرى نجد تقييم إيجابي لتوسيع ونمو عمل هذه المراكز البحثية "الجموعية" المستقلة وانتاجها واصداراتها العلمية، رغم أن جل مؤسسيها ومسؤوليها وأعضائها هم أساتذة جامعيين وطلبة باحثين؟

هناك تفسيرات للأمر بكون الأساتذة يفضلون العمل خارج الجامعة لكون المردودية المادية والمعنوية الخاصة بالجامعة محدودة جداً ولا توازي الجهود التي قد يبذلها الأساتذة، كما أن مكاتب الدراسات المهنية الخاصة استقطبت الأساتذة الجامعيين وأثرت في توجهات وأولويات الجامعيين، لأن هذه المكاتب تعطي تعويضات مالية مهمة. بالتالي فمنطق مكاتب الدراسات أصبح هو المؤثر في الدينامية البحثية الجامعية. في نفس الاتجاه فالإطار التشريعي والمؤسسي للجامعة لا يسمح للأساتذة أن يقوموا بتوطين برامج أو مشاريع أو مراكز بحثية خاصة بهم داخل المؤسسات الجامعية التي ينتمون لها، فاستقطاب مشاريع بحثية من طرف الأساتذة الجامعيين، بالتعاون مع شركاء من خارج الجامعة، لا يمنحهم الحق في التصرف فيها أدبياً ومالياً، داخل بنية الجامعة، وهذه المسألة تحد من تشجيع وتحفيز الأساتذة لاستقطاب مشاريع بحثية لجامعاتهم....

6. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلاً أساسياً في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقاً من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟

ننطلق في هذه المسألة من السؤال التالي: ما هو نوع الطلب على هذه المراكز البحثية المدنية؟ هل هو طلب اجتماعي، سياسي، وطني، دولي، عمومي، خصوصي...؟ جرت العادة بالنسبة للطلب على البحث العلمي أن لديه عدة مستويات هناك مستوى الطلب المجتمعي، فالمجتمع يحتاج باستمرار لتطوير معرفته بذاته وبمحيطه وحاجاته وقدراته وأدواره ووسائله...، لأن تطور الأفراد والجماعات والفئات مرتبط بتطور معرفتهم بأنفسهم وبيئتهم وامكاناتهم، المستوى الثاني من الطلب اتجاه البحث العلمي، هو الطلب المهيكَل والممأسس الذي تقوم به الدولة وقطاعاتها الحكومية ومؤسساتها العمومية، فلا يمكن لأي دولة أن تحمي

مجتمعها وتنظيمه وتطوره إذا لم تكن تعرفه جيدا وبصفة مستدامة ومتجددة وتقوم باستمرار بإنجاز دراسات وأبحاث حول قضايا وحجته وقدراته وتحولاته وبيئته، والمستوى الثالث هو طلب الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين على البحث العلمي لتجويد أدوارهم وقدراتهم ومنتوجهم.

وبشكل عام في المغرب الطلب المجتمعي والطلب العمومي المؤسسي وطلب الفاعلين... على البحث العلمي غير مهيكّل وغير مؤطر وأقصد أن ديناميته وتواتره ومأسسته وكيفية ضعفه ومحدوده لا يبدو أن الدولة والفاعلين خاصة الاقتصاديين والسياسيين لهم طلب استراتيجي ومهيكّل على البحث العلمي، بدليل ضعف الإطار التشريعي والمؤسسي والمالي للبحث العلمي في المغرب والعديد من القرارات والبرامج والسياسات التي اتخذت في عدد من القضايا والمجالات الاستراتيجية والحيوية، لم تستعن الحكومة في إعدادها وتديرها وتقييمها بالجامعة و بالمراكز البحثية وبالبحث العلمي بشكل عام.

في المغرب هناك مفارقة غريبة ففي مسلسل بناء القرار العمومي، والاستراتيجيات والسياسات الوطنية والبرامج التنموية لا نجد حلقة مهيكلة خاصة بالبحث العلمي، وليس له موقع وأدوار ممأسسة ومؤطرة ضمن السياسات العمومية والمؤسسات العمومية والميزانيات العمومية، كما أن المؤسسات الجامعية المغربية في الغالب الأعم مقصية ومبعدة من المساهمة في تخطيط وإعداد السياسات والبرامج العمومية الوطنية والجهوية والمحلية، حيث من المفروض على مختلف مؤسسات الدولة أن توجه وتشجع الجامعة نحو العمل على تأسيس وحدات بحثية في القضايا المركزية للمنظومات الوطنية (الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والديبلوماسية) وللأجندة التنموية المغربية، فهناك عدد من القضايا الوطنية الحيوية التي تحتاج للمواكبة العلمية وتوفير هياكل مختصة للبحث العلمي فيها.

ومن أغرب المفارقات أن الدولة ومؤسساتها والقطاعات الحكومية والجماعات الترابية تتوجه أحيانا، نحو مكاتب الدراسات خاصة، وغالبا أجنبية، لإعداد تشخيصات ودراسات وتقييمات تهم السياسات العمومية والبرامج التنموية، وغالبا ما لا يعرف مصير هذا الدراسات ومآلها... في حين أنها تهمش المؤسسات الجامعية المغربية، ولا تتفاعل ولا تتجاوب مع الدراسات والتقارير التي تعدّها المجالس الدستورية والمؤسسات الوطنية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للحسابات، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، والمندوبية السامية للتخطيط، والمرصد الوطني للتنمية البشرية...

وبالتالي يمكن القول أن قناعة الفاعل السياسي بأهمية البحث العلمي والدراسة العلمية في بناء القرار العمومي وتأطيره وشرعنته، وضمان نجاعة ومردودية القرار العمومي والسياسات العمومية تبقى محدودة.

7. هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحويلها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟

نلاحظ اليوم توسع تلقي ما تنتجه هذه المراكز على الأقل على المستوى الكمي، فبمجرد ما تخرج ورقة معينة أو دراسة معينة يتم تعميم بعض نتائجها على نطاق واسع، كما أن العديد من المنابر الإعلامية تهتم بتغطية إنتاجات هذه المراكز، في حين يلاحظ غياب تفاعل المؤسسات العمومية مع هذه الدراسات والأوراق.

وكما أشرت سابقا هناك مشكل حقيقي على مستوى هيكلية أدوار البحث العلمي في مسلسل إنتاج السياسات والقرارات العمومية، سواء كانت سياسات أو برامج وطنية أو جهوية. إضافة إلى مشكلة تفاعل مؤسسات الحكومة والمجالس المنتخبة مع البحث العلمي وهيكلية علاقاتهم مع مؤسسات البحث الجامعية بالدرجة الأولى، قبل الحديث عن المراكز البحثية المستقلة.

لدينا خلل في أدوار وموقع البحث العلمي في الاستراتيجيات والسياسات العمومية والبرامج التنموية، وفي علاقة الفاعل العمومي بمؤسسات البحث العلمي الوطنية، سواء كانت جامعية أو مراكز بحثية خاصة. وحتى على مستوى المقاولات الاقتصادية نجد أنها لا تؤمن ولا تساهم في عملية البحث العلمي، فكم من مقالة لديها شراكة مع مؤسسة جامعية؟ أو كم من مقالة لديها مراكز بحثية؟ فالفاعل السياسي والفاعل الاقتصادي يبدو أنهما لا يؤمنان بالعلم وبالمعرفة في رفع المردودية السياسية والمردودية الاقتصادية، وغير مقتنعين بالعلاقة الوثيقة بين نجاعة السياسات والمؤسسات العمومية وما بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من جهة وبين البحث العلمي من جهة ثانية.

انطلاقا مما سبق يجب هيكلة موقع ووظائف الجامعة والبحث العلمي في الاستراتيجيات والبرامج التنموية الوطنية ومأسسة الطلب الوطني على البحث العلمي، وتطوير وتأهيل وتنويع الآليات المؤسسية للبحث العلمي الوطني أولا وأساسا المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الجامعية، وثانيا المراكز البحثية المدنية غير الربحية، وثالثا مراكز الدراسات الربحية.

وفي هذا الاتجاه يجب أن يؤطر وينظم الطلب العمومي، على البحث العلمي، للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية...، بحيث توجه بالأولوية إلى المؤسسات والمراكز والمعاهد الجامعية الوطنية في إطار شركات وتعاقدات ودفاتر تحويلات، ثم إلى مكاتب الدراسات بالنسبة للتخصصات والخبرات التي لا تتوفر في الجامعة المغربية، مع الانفتاح على مراكز البحث المدنية غير الربحية وتشجيعها ودعم أدوارها وقدراتها ومبادراتها البحثية، وتقوية تواصلها وتعاونها وتكاملها مع ديناميات البحث العلمي

الجامعي، وتطوير البيئة القانونية والتنظيمية لاحتضان المؤسسات الجامعية لهذه المراكز البحثية المدنية المستقلة.

من زاوية أخرى يجب أن تعمل هذه المراكز على تطوير وهيكلتها وتواصلها وتعاونها مع المؤسسات الجامعية. وأن تدافع أساساً على أن الفضاء الطبيعي لتوطينها مع حماية استقلاليتها هو الجامعة، كما يجب أن تترافع على توفير إطار قانوني خاص بتأسيس وتنظيم المراكز البحثية المدنية المستقلة، يحمي حرياتها ومسؤولياتها العمومية، في التنظيم والعمل، وطبيعتها المدنية غير الربحية، ويحصن ويدعم أدوارها الخاصة، المعرفية والعلمية والبحثية، ومن المطلوب أن توسع وتطور تفاعلها وتعاونها مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني.